

العباد والمحرشمة المستحبة فيها التعريف فيقول الطالب  
 لي بنية خاصة فخذ منه كفيلا فان جبر على إعطاء الكفيل في  
 ثلاث ايام لان التعريف هو الحد بسقط يعقوب ويستخلفه  
 حتى انه ثبت بشهادة النساء والرجال فيجب المطلوب على  
 اعطاء الكفيل في ثلاث ايام انتهى الكفالة بالمرهه ما طرد  
 وبالخلاص مضاعف في حقيقته حتى انه بقا عنده وقال لا يصح ما  
 بالخلاص وبالدر كبحر بل لا نفاق وجعل قال ابن بلانم عنده  
 خل سبيله فانما اوفيك اذا بد لك لم يكن كفيلا ما لغيره  
 قال في علي ناوا في كفي القياس كذلك وفي الاستحسان كفيلا  
 يكون بالغير عن محمد بن محمد بن تعالي قال للطالب صحت  
 لك على فلا تن اذا قبضه منه وادفعه اليك في هذا الكفالة  
 ومعناه ان يتقاضاه له ويدفعه اليه اذا قبضه وعلى هذا  
 معاني كلام الناس ان لم يوافق به فلا فعله ما عليه فمات  
 المكفول لزمه المال لمضي العود دون مات الكفيل قبل الاجل  
 او المكفول سلف نفسه عن جبرته الكفيل قبل مضي الاجل بل وقال  
 العقبة رحمه الله تعالى انما صح لم يمت عن الكفيل اذا كانت  
 الكفالة جامة المكفول ولا فلا كفيل بنفسه على انه متى طالبه  
 به سئل اليه فان لم يسلف فولي ما عليه ومات المطلوب وطالبه  
 بالتدبير ويجوز ان يلزمه المال لان المطالبه جالت لهم بعد  
 الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبه لم يتحقق الغرض التوجب لزوم  
 المال اليه ذكر في البرزخية كتمل بغيره على المكفول  
 عندنا

عند اذ غاب فانما عليه فغاب المكفول عندهم وجع وسلم الى الدين  
 لا يبر لان المال لجلول المشروط لزوم فلا يبر الا بالاداء او له سوا  
 وكذا اذا قال الكفيل اذا غاب عنك ولم اوفيك به فانما ضامن  
 المال الذي عليه ما اذا قال لان غاب فتم اوفيك به فانما ضامن  
 بما عليه فان هذا على ان يوفي به فبدا الغيبته وعن محمد بن عبد  
 قال ان لم يدفع لك مدعيونك مالك اولم يقبضه لك فهو على  
 ثم ان الطالب قضاض مع المطلوب فقال المدعيون له ارفع  
 اولم يقبضه وجعل الكفيل الساعه وعندنا ضامن لم يعطك  
 المدعيون دينك فانما ضامن انما يتحقق لشرط اذ اقتضاه  
 ولم يقبضه وكذا اذا مات المطلوب بلا اداء وفي القناوي  
 ان قضاضت ولم يعطك فانما ضامن ومات قبل ان تقاضاه  
 ويعطيه بطل الضمان ولو قال بعد القضاض انما اعطيتك  
 فان اعطاه مكانه او ذهب به الى السوق او الى منزله و  
 واعطاه جاتر فان طلب ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل  
 اوفيك الكفالة بالنفس وثبت عليه بالبينة عند الحاكم  
 قال المصنف رحمه الله تعالى لا يجب فيها بل يامر به باعضا  
 وفي ظاهر الرواية كذلك في الاقرار اما في البينة يجب  
 ولو كان اولى مرة غاب المكفول ان علم مكانه اولى مرة اخرجه  
 معنومه في كل حين ان كان امهل الحاكم الكفيل اليه يذهب  
 ويأتي به ان المراد الكفيل الذهاب وعن محمد بن حنبل  
 حتى يفي به وان لم يجره مكانه واقبض عليه لا يجسه في